

نابال الصناعات

معامل القطن

لما امرت الحكومة المصرية بربط المال على ما يُفزل وينسج في المعامل المصرية الكبيرة حتى لا يقل المال الذي تأخذه جمركا على المغزولات والمنسوجات الواردة من اوربا راعت في ذلك مصلحة الوقتية لا مصلحة بلادها الدائمة. ولذلك لا يعلم ان تلغي امرها هذا قريباً وما يجرى عليه يقوي عزائم الناس على انشاء المعامل في كان تسمح لهم بجلب ادواتها من غير ان يدفعوا عليها رسوم الجمر كما تفعل الحكومة العثمانية. وقد تخسر بذلك بعض الخسارة ولكن اذا ربحت البلاد من وراء هذه المعامل فلا بد من ان يعود جانب من الربح على الحكومة ان لم يكن من هذا الباب فمن ابواب اخرى. وكلما زادت ثروة الامة زادت ثروة حكومتها كما لا يخفى. واذا امكن ان تنشأ في مصر معامل تفزل كل قطنها وتنسجه وترسل منسوجاتها الى الاقطار الخمسة ربحت حكومة مصر من ذلك اضعاف اضعاف ما تربحه الآن من اصدار القطن المصري وجمره المنسوجات التي ترد الى هذا القطر

وقد اطماننا الآن على مقالة مسربة في جريدة السينتك اميركان تبين منها نفقات انشاء المعامل وما يمكن ان ينتج منه من الربح اذا تولت ادارته اناس امانه. ومما قالته في هذا الصدد ان معامل القطن زادت في الولايات الجنوبية على نسبة لا تميل لها في بلاد اخرى فيكون فيها منذ سبعين سنة عشرة آلاف مغزل فقط وقد صار فيها الآن خمسة ملايين مغزل وكان عدد المعامل ٣٢٥ معملاً سنة ١٨٩٥ وعدد المنازل فيها ٢٤٠٠٠٠٠٠ فصار عدد المعامل الآن ٤٨٥ معملاً وعدد منازلها ٥٠٠٠٠٠٠ كما تقدم

ويمكن انشاء معمل فيه اربعة آلاف مغزل بخمسة عشر الف جنيه لا غير وانشاء معمل فيه ١٣ الف مغزل بخمسة وثلاثين الف جنيه. وذلك يشمل اقامة البناء من الحجر والطوب الاحمر وانارته بالنور الكهربائي واحماءه بالنجار وانشاء المخازن اللازمة لخرق القطن ووضع كل الآلات والادوات اللازمة للمغزل والنسج

والمعمل الذي نفقته ١٥ الف جنيه يفزل في الاسبوع من خمسين بالة الي ستين ولا بد له من اربعين عاملاً لاجل مغازله وحدها وتبلغ نفقات العمال ١٥ في المئة وتضمن المواد

والاستهلاك وهرش العدد ٦٥ في المئة فيكون الربح الصافي ٣٠ في المئة
 واذا كان في معمل ١٠٠٠٠ مغزل و ٣٣٠ نولاً لزم له ناظر وهو يكون امين الصندوق
 ايضاً ولزم له ايضاً كاتب ومدير. وهؤلاء الثلاثة يتولون ادارته وراتب الناظر ٥٠٠ جنيه في
 السنة وراتب المدير من ٣٠٠ جنيه الى ٤٠٠ جنيه وراتب الكاتب من ٢٤٠ جنيهاً الى ٣٠٠
 جنيه. وتزداد هذه الرواتب باتساع المعامل وزيادة التعمير والمسئولية والربح فتناظر معمل فيه
 مئة ألف مغزل يأخذ الى حد ثلاثة آلاف جنيه في السنة والكاتب الى حد خمس مئة جنيه
 والمدير الى حد الف جنيه وقد يكون له مساعد ايضاً. وتبلغ نفقات الحصان البخاري في السنة
 من جنهين ونصف الى ثلاثة جنيهات ونصف. والآلة التي قوتها اربع مئة حصان يكفيها
 ستة اطنان من الفحم الحجري الى ثمانية في اليوم اذا دارت احدى عشرة ساعة
 والمباني التي تقام فيها هذه المعامل رخيصة جداً ارضها مما هي في القطر المصري ولكن
 اجرة العمال هناك اعلى مما هي هنا. وهذه المعامل توزع ربحاً على المساهمين فيها من ١٠
 الى ١٥ في المئة سنوياً بعد ان تحسم ١٠ في المئة لمرش العدد. وبعضها يربح الى حد ٣٠ في
 المئة سنوياً انتهى

عدد مغازل القطن في الدنيا

مغزل	٤٦٠٠٠٠٠٠	في بريطانيا العظمى
"	٣٣٠٠٠٠٠٠	في بقية اوربا
"	١٨٥٩٠٠٠٠	" الولايات المتحدة الاميركية
"	٠٤٤٠٠٠٠٠	" الهند الشرقية
"	٠١٥٠٠٠٠٠	" اليابان
"	٠٠٦٠٠٠٠٠	" الصين
"	٠٠٦٤٠٠٠٠	" كندا
"	٠٠٤٦٠٠٠٠	" المكسيك

زيت اوراق الصنوبر

صناعة جديدة

لا يخفى على الذين زاروا جبال لبنان ومروا تحت حراج الصنوبر التي فيها ان هواء تلك
 الحراج يكون معطراً براحة رائحة راتنجية طيبة جداً. ويقول البعض ان هواء الصنوبر يشفي من

الامراض الصدرية . والظاهر ان لهذا القول ثبوتاً علمياً فان في اوراق الصنوبر زيلاً عطرياً يفيد في الامراض الصدرية ويزيل الارق . والاوراق نفسها تجفف الآن في الفرن حتى تجف ولا تيبس ثم تحشى بها الفرش والوسائد فتبقى رائحتها فيها حتى اذا نام عليها المصابون بالارق زال الارق منهم . و يعطر الصابون بالزيت الذي يستخرج منها فيصير من اطيب ما يكون . واذا نزع الورق الاخضر من شجر الصنوبر لم يلحق به ضرر من نزع منه بل يقال انه يستفيد من ذلك

ويجمع الورق بعد نزعه ويوضع في انايق كبيرة ويستخرج الزيت منه بالاستقطار كما يستخرج العرق وماه الزهر ويخرج من كل اللي رطل من الورق عشرة ارطال من الزيت لا غير . فمضى ان يجرب احد اللبنانيين استقطار الزيت من ورق الصنوبر لاتنا نطلبه عملاً راجحاً ولو كان الصنوبر السوري اصفر ورقاً من الصنوبر الالميري

الصناعات وتعضيدها

الحاجة ام الاختراع فاذا بدت الحاجة الى شيء وشعر كثيرون بها فذلك دليل على ان المهم ستنحى الى ايجاد ذلك الشيء . وهذا شأن الصناعات في القطر المصري ولا سيما الصناعات الصغيرة فان الحاجة ماسة اليها وقد شعر كثيرون بهذه الحاجة فلا بد من ادراك الصناعات المطلوبة ومعلوم انه اذا اشترك اثنان في مصلحة واحدة وادرك احدهما وجوب الجري على خطة ما قبلها ادركها الآخر ترتب على الذي ادركها اولاً ان يجري عليها اولاً وهذا شأن القطر المصري فان الحكومة والرعية مشتركتان في مصلحة واحدة فلو ادركت الحكومة مصلحة الامة وجوب انشاء المدارس الصناعية والمعامل الصناعية فيحسن بها ان تشرع في ذلك لتكون مثالا للامة ويسرنا انها شرعت منذ مدة وهي تعلم الصناعات البسيطة الآن في مدارسها الصناعية في بولاق والمنصورة وفي سجونها ايضاً ولا سيما سجون الاحداث . ولم تقصر الامة عن مجاراة الحكومة فان في البلاد الآن ورشاً كبيرة للتجارة والحدادة والطباعة والنسج وهي تزيد عدداً واتقاناً يوماً فيوماً والربح هو الباعث الاول على انشاء المعامل الصناعية والمساعد الاكبر على اتقانها فاذا لم يربح الصانع من صناعته ولا صاحب المعمل من معمله فلا أمل لهما في توسع تلك الصناعة او يتقنان ذلك العمل واذا وقفت لها الحكومة بالمرصاد نشط عزائمهما بالضرائب وتناظرهما بغض الاسعار امانت صناعتها حتماً . اما الضرائب فتريد بها ما اقرت الحكومة المصرية عليه حديثاً من فرض ضريبة على مغزولات القطر المصري ومنسوجاته التي تصنع في المعامل الكبيرة ناسوي

عوائد الجمارك المصرية حتى لا يرغب الناس في مصنوعات بلادهم عما يرد اليها من الخارج .
وحجة الحكومة في ذلك انها تخشى من ان يقل ايراد جماركها . وقياساً عليه يحق لها ان تمنع اهل
البلاد من زرع الحبوب على انواعها فانها اذا فعلت ذلك اضطرَّ الناس ان يجلبوا من الخارج
فحو العشرين مليون اردب كل سنة من القمح والذرة ونحوها من الحبوب والأمانوا جوعاً واذا
فرضنا ان ثمنها ١٥ مليوناً من الجنيهات بلغت العوائد عليها مليوناً ومئتي الف جنيه فهل يجوز
لها ان تمنع الناس من زرع الحبوب لكي تريح مليوناً ومئتي الف جنيه في السنة أو لا يكون في
ذلك خراب بلادها . وهذا شأن معامل القطن فإنه اذا كان منها ربح للبلاد وجب تعويضها
بكل واسطة ممكنة واذا لم يكن منها ربح أهملت من نفسها

هذا من حيث اضافة العزائم بالضرائب . اما المناظرة فظاهرة من انها تستطيع ان
ترخص مصنوعاتا أكثر مما يستطيع غيرها على ترخيص مصنوعات لان رؤساء معاملها والعمال
فيها يأخذون اجورهم من خزينة الحكومة اي من الاهالي فلا يتعذر عليهم ان يبيعوا المصنوعات
بالبخس الاثمان ولا خسارة عليهم . خذ مثلاً لذلك المطبعة الاميرية فان الامة المصرية بنت
ما فيها من المياني الفخيمة واشترت ما فيها من الآلات والادوات وهي تدفع اجور ناظرها
وعمالها . وتقدر مبانيتها وآلاتها بالوف من الجنيهات ولو اضافت هذه المطبعة الى اجرة ما تطبعه
ربا راس المال كله ولا نظن ان راس المال اقل من خمسين الف جنيه وازادت اليها ايضاً ما
يلزم للترميم والتجديد والاموال التي تدفعها لها الحكومة لعجزت عن مناظرة كل مطبعة اخرى في
رخص الاثمان اما وهي لا تحسب ربا لراس المال ولا تبخل عليها الحكومة بالنفقات اللازمة
تستطيع ان تناظر كل المطابع وتقال ارباحها وتمتع ائقائها فكانت الحكومة تأخذ اموال الامة
لتمتع بها ارتفاع الامة

وهي تفعل كذلك لو باعت مصنوعات مدارسها الصناعية بارخص مما تباع مصنوعات
غيرها فانها تكون آفة على احياء الصناعة وارتفاعها في هذا القطر . فعي ان تنقبه لذلك لئلا
يكون احيائها للصناعة امانة لها

المعرض الصناعي

رأينا في المعرض الزراعي الماضي ان صناع الافرنج تسابقوا في عرض مصنوعاتهم فيه حتى
صار معرضاً صناعياً اجنبياً اوسوق تجارة أكثر مما هو معرض زراعي فكانت الحكومة المصرية
وصندوق الدين انتفاعاً على فتح سوق للآلات والادوات الاوربية والاميركية حتى تروج

سوقها في هذه البلاد على نفقة دافعي الضرائب من المصريين . لكنّ سابق التجار الى عرض
المصنوعات في المعرض الزراعي واقبال الناس عليها حتى ان بعضها بيع مراراً كثيرة يمدوان
بالحكومة الى انشاء معرض آخر خاص بالصناعة تجعل القسم الاكبر منه للمصنوعات الوطنية
مهما كان نوعها وتعطي الجوائز فيو للصناع الوطنيين ويمكنها ان تجعل دخله من تأجير الاماكن
لتجار الذين يعرضون فيه المصنوعات الاوروبية فيستفيد الجميع في وقت واحد ويشجع الصناع
الوطنيون على ايقان صنائعهم . هذه امنية نعرضها على ذوي الشأن ونرجو ان تحقق في
المستقبل القريب

بالتقريظ والانتقاد

السياسة الشرعية

للمرحوم السيد عبد الله جمال الدين قاضي قضاة مصر مقام رفيع بين رجال العلم والفضل
فاذا قال قولاً اتخذ قوله حجةً وسنداً ولذلك احسن حضرة ناشر هذا الكتاب بطبعه ونشرو
وهوينطوي على مقدمة وفصول كثيرة وقد قال في المقدمة انه " لم يحافظ على سراط العدل
كما ينبغي بعد الخلفاء الراشدين ولم يسلم الناس من سفك الدماء بلا طائل وهتك الاعراض
واغتناب الاموال قضاء لاوطار شخصية حتى بات السلاطين والحكام والامراء بعد ذلك وهم
لا يجنبون ارتكاب المظالم واقامة البدع باسم السياسة . واول دولة من الدول الاسلامية
المتعاقبة بادرت الى رفع معاملات الظلم والاعساف فقيدت وظائف الولاة والحكام بالقوانين
ومنعت التصرف في امور الرعية بحسب الاهواء هي الدولة العثمانية " . ولم يذكر المؤلف
رحمة الله متى تم ذلك للدولة العلية ولكن لا شبهة في انه لم يتم الا حديثاً في النصف الاخير من
القرن الماضي واما النصف الاول منه فيكني للدلالة على احوال ما كنا نقرأه الآن في تاريخ
الجبوتي قبل ان اخذنا القلم لتقريظ هذا الكتاب عن حوادث سنة ١٢٢٢ للهجرة فقد جاء
فيه ان الانكليز اتوا الاسكندرية في ذلك العام بطلب الالفي واشترطوا على انفسهم ان
لا يسكنوا البيوت رغماً عن اصحابها بل بالموافقة والتراضي ولا يمتحنوا المساجد ولا يبطلوا منها
الشعائر الاسلامية وتبقى المحكمة الاسلامية مفتوحة تحكم بشرائعها وامنوا الاهالي والحكام
والجنود ولم يؤذوا احداً فقام الحكام والجنود لطردهم من القطر . وانظر ماذا فعلوا في هذا